بعشرين كقوله اربعة من الطير وفي السبعة مذاهب
احدها انه لا يجوز الا في قليل الثاني انه يجوز ولكن لم يسمع
الثالث التفصيل بين ان يكون للقلة كرهط ونفر
فيجوز او للكثرة فقط او لهما او للقلة فلا يجوز تسعة قوم
ونفر سيبويه على اشياع ثلاثة غنم قال
الزمخشري وانما جاز تمييز التسعة بالرهط لانه
في معنى الجمع لانه قبل تسعة انفس قال الشيخ
وتقدير غيره تسعة رجال هو الأولى لانه من حيث
اضاف الى انفس لم ينبغ ان يقول تسع انفس
على تانيث النفس اذا لفصح بها التانيث الا
ترا هم عدوا من الشذوذ قول الشاعر
ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي
قلت وانما اراد تفسير المعنى قوله تعالى يفسدون
يجوز ان يكون نعتا للمعدود والعدد ويكون في
موضع جر او رفع قوله تعالى ولا يصلحون قيل
مؤكد للاول وقيل ليس مؤكدا لان بعض المفسدين
قد يصلح في وقت ما فاخبر عنهم بانهم لا يصلحون
توهم ذلك قوله تعالى تقاسموا يجوز في تقاسموا
ان يكون امرا اي قال بعضهم لبعض احلفوا على
كذا فيجوز ان يكون فعلا ماضيا وحينئذ يجوز
ان يكون مفسرا لقالوا لانه قيل ما قالوا فقيل
تقاسموا ويجوز ان يكون حالا على اضمار قد اي
قالوا ذلك متقاسمين واليه ذهب الزمخشري

فانه

فانه قال يحتمل ان يكون امرا وخبرا في محل الحال باضمار
قد قال الشيخ اما قوله وخبر فلا يصح لانه لا يخبر احد
نفسين الكلام لانه ينقسم الى الخبر والانشا وجميع
معانيه اذا حققت راجعة الى هذين القسمين
قلت ولا ادري عدم الصحة مما ذكر لانه جعل الامر
خبر الاحتماله الصدق والكذب مقابلا للامر
الذي لا يحتملهما اما كون الكلام لا ينقسم الا الى
خبر وانشا وان معانيه اذا حققت ترجع الى
هما فاي مدخل لهذا في الرد على ابي القاسم
ثم قال الشيخ والتقييد بالحال ليس الامر باب
لنسبة التقييد لامر نسبة الكلام التي هي الاسناد
فاذا اطلق عليها الخبر طلب ذلك على تقدير انها
لو لم تكن حالا لجاز ان تستعمل خبرا وذلك في قولهم
في الجملة الواقعة صلة هي خبريه فهو يجاز بها
والمعنى انها لو لم تكن صلة لجاز ان تستعمل خبرا
في هذا غموض قلت مسلم ان الجملة ما دامت
حالا او صلة لا يقال لها الخبرية يعني انما تستعمل
بافادة الاسناد لانها سيقت مساق القيد
في الحال وصلة جيء بها في الصلة وكان
ينبغي ان يذكر ايضا الجملة الواقعة صفة
بان الحكم فيها كذلك ثم قال ولما صار قد فلا
يحتاج اليه لكثرة وقوع الماضي حالا دون
تذكره ينبغي القياس عليها قلت الزمخشري

Copyright © King Saud University